على هامش أبحاث التيسير

ملاحظات انتقادية
على قواعد اللغة العربية
للأستاذ أبي خلدون ساطع الحصري بك

مدير دار الآثار العربية

— ١ —

هذه ملاحظات انتقادية، كانت قد عنت لي في أوقات مختلفة خلال دراستي للكتب المدرسية الموضوعة لتعليم قواعد اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية ؛ وكنت سردتها على بعض علماء اللغة ومعلميها ، غير أنني أحجمت عن جمعها ونشرها على صفحات الصحف .. إلى الآن .

أما الآن ، فبعد أن اطلعت على تقرير اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف المصرية لدرس وسائل « تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة » ، وبعد أن قرأت طائفة من الملاحظات التي أبدتها بعض المحافل اللغوية على المقترحات المدونة في التقرير المذكور، رأيت من المحتم علي أن أجمع وأنشر هذه الملاحظات والانتقادات .

ولهذا السبب جئت أرجو صديقي الأستاذ الزيات أن يتوسط في عرضها على أنظار قراء الرسالة بوجه عام، وعلى أنظار علماء اللغة ومؤلفيها بوجه خاص . (أبو خلدون)

كلمـــة تمهيدية

إن الناية التي أستهدفتها في بحثي هذا ، تنحصر في مناقشة « قواعد اللغة العربيـة : الصرفية والنحوية » وحدها ، ولا تتضمن شيئاً في انتقاد « اللغة العربية » نفسها .

لأنني أعتقد أن « اللغة العربية » شيء ، و « قواعد اللغة العربية » شيء آخر ... .

فان « اللغة » — بوجه عام — تتكون تحت تأثير الحياة الاجتماعية ، وتتطور بتطورها ؛ في حين أن « قواعد اللغة » تتولد من الابحاث التي يقوم بها العلماء ، وتتبدل بتبدل النظريات التي يضعها هؤلاء ...

فنستطيع أن نقول : إن «خصائص اللغة» تدخل في نطاق « الأمور الطبيعية » التي لا يمكن أن نقاس بمقاييس العقل النظري والمنطق الموجود ، في حين أن « قواعد اللغة » لا تخرج عن نطاق « الأمور الاجتهادية » التي يجب أن تبقى خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام .

إنني لا أعترض — في مقالي هذا — على من يقول بوجوب التمسك « بخصائص اللغة » على علاتها ؛ غير أني أقول في الوقت نفسه : إن « قواعد اللغة المدونة في الكتب » لا تدخل في نطاق « خصائص اللغة » ؛ فمهما تطرفنا في الأخذ بمبدأ « التمسك بخصائص اللغة على علاتها» ، ومهما استرسلنا في الدفاع عن نظرية « المحافظة على تلك الخصائص بدون تبديل وتحوير » ... يجب أن نسلم في الوقت نفسه بأن ذلك لا يستلزم — بوجه من الوجوه — « التمسك بقواعد اللغة » على أشكالها الحالية . فيجب أن نتذكر على الدوام أن هذه القواعد من وضع علماء اللغة الأقدمين ، وهي تمثل — بطبيعة الحال — طرق تفكيرهم في مسائل اللغة ، وأساليب استنباطهم لقواعدها . لذلك لا يجوز لنا أن نقبلها بدون مناقشة وتفكير ؛ بل يجب علينا أن نعيد النظر فيها ، ونطيل التفكير حولها ، لنكشف مواطن الخطأ والصواب فيها ، فنسعى إلى إصلاحها وتصحيحها وفقاً للطرق المنطقية المتبعة في الأبحاث العلمية بوجه عام ...

إن الملاحظات الانتقادية المعروضة في هذا المقال ، مستندة على هذا الرأي الأساسي ، ومنبعثة عن هذا الاعتقاد الصريح ، وهي تقوم بمجملها على « قواعد الصرف والنحو المدونة » وتطلب إصلاحها إصلاحاً جوهرياً ... دون أن نتجاهل « الخصائص » التي تختص بها اللغة العربيـة ، ودون أن تدعو إلى إهمال تلك الخصائص أو الخروج عليها

* * *

هذا ، ومما يجب ألا يعزب عن البال في هذا المقام أن العلماء

وبعد فيا بنيتي العزيزة ! قد أخذت القلم لأصف لك بعض ما رأيت بعد أن فارقنا السفينة ، وأحدثك عن سفري من جنوة إلى لوسرن في سويسرا، ولكن سبق إلى حديث البحر وتبعه القلم، ولست أجد الآن فراغا لاطالة الحديث . فحسبك هذه النبذة في هذه الرسـالة . وعسى أن أجد عما قليل فراغا للرسالة الآتية . وأحسبها ستكون رسـالة أختك مي لا رسالتك . والله يحفظك ويرعاك والسلام .

(بركـل) عبد الوهاب عزام

الذين توغلوا في استنباط قواعد اللغة العربية وتدوينها لم يتفق بعضهم مع بعض في جميع المباحث والأمور ؛ بل كثيراً ما اختلفوا في عدد غير قليل من المسائل والقواعد ؛ واختلافهم هذا أدى إلى تكوين مذاهب لغوية شتى

إنني لم أر داعياً لاستعراض جميع الآراء والمذاهب اللغوية خلال هذا الانتقاد ؛ بل رأيت أن أحصر بحثي وانتقادي على «قواعد اللغة العربية» التي أصبحت «رسمية نوعاً ما» لدخولها في الكتب المدرسية واندماجها تقاليد التدريس

وأعتقد أن الكتب المدرسية التي تمثل « القواعد الرسمية » أحسن تمثيل ، هي السلسلة المطبوعة في مصر بعنوان كتاب « قواعد اللغة العربية » ، لأن هذه السلسلة تدرس في جميع المدارس المصرية بناء على قرار « وزارة المعارف العمومية » منذ عدة سنوات ؛ وهي تحمل توقيعات عدد غير قليل من كبار الأساتذة والمفتشين ؛ فقد ألفتها لجنة مكونة من خمسة أساتذة ، « ووضعت خطتها وراجعتها لجنة مؤلفة من » خمسة آخرين ؛ وبين هؤلاء المؤلفين والمصححين ثلاثة من أساتذة الجامعة المصرية ومدرسيها : (طه حسين ، أحمد أمين ، ابراهيم مصطفى) ، وثلاثة من أساتذة دار العلوم : (محمود السيد عبد اللطيف ، عبد المجيد الشافعي ، علي عبد الواحد وافي) ، وثلاثة من المفتشين : (محمد عطية الابراشي ، محمد مهدي علام ، ومحمد أحمد جاد المولى) ؛ وقد ساعدت المكانة العلمية والأدبية التي اشتهر بها هؤلاء الأساتذة والعلماء على انتشار سلسلة هذه الكتب خارج القطر المصري أيضاً ، حتى إن هذا الانتشار أخذ في آخر الأمر شكلاً رسمياً في العراق إذ انتقلت وزارة المعارف العراقية أثر وزارة المعارف المصرية في هذا الباب ، فقررت تدريس الكتب المذكورة في جميع المدارس الابتدائية والثانوية

فاذا اعتبرنا « قواعد اللغة » المدونة في سلسلة هذه الكتب — المقررة في مصر والعراق — بمثابة « القواعد الرسمية » كنا قد عبرنا عن الحالة الراهنة أحسن تعبير

إن الملاحظات الانتقادية في هذا المقال تحوم حول الخطط المتبعة في الكتب الرسمية المذكورة وقواعد اللغة المدرجة بها

١ — تبويب المباحث

إن أبرز المآخذ التي تلفت أنظار الباحث في كتب « قواعد اللغة العربية » تعود إلى الطريقة المتبعة في « تبويب المباحث وعرضها » فان هذه الطريقة تخالف أصول التربية والتعليم مخالفة صريحة ، كما تنافى العقل والمنطق منافاة تامة

وأعتقد أن الأمثلة التالية تكفي لإظهار هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

١ — من المعلوم أن مفهوم « المضاف » مرتبط بمفهوم « المضاف إليه » ارتباطاً وثيقاً ، لأن كل واحد منهما يكوّن ركناً أصلياً من ركني «الاضافة» . فلا نستطيع أن نتصور أحدهما دون أن نفكر في الآخر ؛ ولا يمكننا أن نعطي فكرة واضحة عن أحدهما دون أن نتطرق إلى الآخر . فالمنطق يقضي علينا بالبحث في المضاف والمضاف إليه بصورة مرتبطة ، بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر

غير أن « قواعد اللغة العربية » الرسمية تجعل هذا الأمر البديهي إهمالا غريباً فلا تهتم بالعلاقة الوثيقة بين المضاف والمضاف إليه ، وانما تجعل من كل منهما بحثاً مستقلا يدخل في باب خاص

فاذا تتبعنا جميع الابحاث المتعلقة بالمضاف والمضاف إليه في سلسلة كتب القواعد التي نحن بصددها ، نجد أن الجزء الأول منها يبحث في «المضاف إليه» وحده فهو يحاول تفهيم « المضاف إليه » عن طريق مقابلته بـ «النعت» ، ويعرفه بهذا التعريف : « اسم يكمل معنى اسم سابق قبله ولا يدل على صفة فيه » (ص — ٤٥)

وأما الجزء الثاني فيذكر « المضاف » في أوائل أبحاثه مستقلا عن « الاضافة » وعن « المضاف إليه » . يتطرق إليه في بحث « المعرفة والنكرة » عند ما يستعرض أنواع « المعرفة » تحت تعبير « المضاف إلى معرفة » (ص — ١١) . وأما «المضاف إليه» فلا يذكره إلا في أواخر أبحاثه في باب الأسماء المجرورة . وهناك فقط يذكر العلاقة بين « المضاف والمضاف إليه » (ص ١٠١)

إنني أعترف بأنه يصعب علي أن أتصور طريقة بحث وتبويب

أبعد من منطق اللغة من هذه الطريقة ، كما يستحيل على أن أبتكر خطة عرض وتعليم أفعل فى تصعيب الأبحاث وتشويش الأذهان من هذه الخطة ...

٢ — من المعلوم أن الأسماء تقسم من حيث شمول مدلولاتها إلى قسمين أصليين : اسم خاص أو اسم علم ، واسم عام أو اسم جنس . ويعتبر هذا التقسيم من التقسيمات الأساسية والمباحث الأولية فى جميع اللغات

غير أن قواعد « اللغة العربية » الرسمية « لا تذكر شيئاً عن اسم الجنس . وأما اسم العلم فتذكره فى الجزء الثانى ، دون أن تقابله بنقيضه . إنها تذكره فى بحث « النكرة والمعرفة » كنوع من أنواع المعرفة ، بين الضمير واسم الاشارة والاسم الموصول والمضاف إلى معرفة (ص — ١١)

إننى أعتقد بأن من ينظر فى هذه الخطة نظرة انتقادية مجردة عن تأثير « الألفة المخدرة » ، يضطر إلى التسليم بأنها لا تتفق مع أصول التصنيف العلمية بوجه من الوجوه ، كما أنها تنافى أساليب التعليم الصحيحة كل المنافاة

٣ — لا يخفى أن الفعل ينقسم — من حيث المعنى — إلى قسمين : لازم ومتعد ، ولا حاجة إلى البرهنة على أن المنطق يقضى بشرح هذا التقسيم فى باب الأفعال . غير أن « قواعد اللغة العربية » لا تسير على هذه الطريقة المنطقية ، بل تذكر ذلك عرضاً فى بحث المفعول به ، عند استعراض الأسماء المنصوبة فى باب « اعراب الأسماء » (الجزء الثالث — ص ١٠٦)

٤ — كذلك لا يخفى أن الفعل ينقسم — من وجهة أخرى — إلى معلوم ومجهول ، والمنطق يقضى بشرح ذلك فى باب الأفعال بطبيعة الحال ؛ غير أن « قواعد اللغة العربية لا تلتزم هذه الطريقة المنطقية ، بل تذكر « المجهول » وحده ، وذلك بصورة عرضية فى بحث « نائب الفاعل » عند استعراض الأسماء المنصوبة فى باب « إعراب الأسماء » ! (الجزء الثانى ص ٤٥)

٥ — من المعلوم أن « حرف التعريف » من أهم عناصر الكلام فى اللغة العربية ؛ وهو كثير الاستعمال جداً فى التكلم والقراءة والكتابة ؛ ومع هذا إذا تتبعنا سلسلة كتب « قواعد اللغة العربية » نجدها لا تهتم به اهتماماً يتناسب مع كثرة استعماله :

فان الجزء الأول منها لا يذكر شيئاً عن حرف التعريف بالرغم من كثرة وروده فى عبارات الكتاب اعتباراً من صفحاته الأولى . والجزء الثانى أيضاً لا يلتفت إليه مع أنه يفرد بحثاً خاصاً للمعرفة والنكرة ، ويذكر خمسة أنواع من المعرفة فيها الضمير ، واسم الاشارة ، والاسم الموصول ، والمضاف إلى معرفة

إن حرف التعريف لا يثير شيئاً من اهتمام واضعى الكتب المذكورة إلا فى الجزء الثالث منها ، وهو الجزء الخاص بالصف المنتهى من الدراسة الابتدائية ؛ وذلك فى بحث أنواع المعارف تحت عنوان « المعرف بأل » (ص — ٤١)

٦ — من المقرر أن التنوين من خصائص اللغة العربية التى تستعمل كثيراً ، والتى تؤثر فى معنى الكلمات تأثيراً كبيراً . ومن الغريب أن كتب قواعد اللغة العربية لا تذكر شيئاً عنه إلا فى أواخر الجزء الثالث منها ؛ وذلك فى بحث « الممنوع من الصرف » — وفى صدد « إعراب الممنوع من الصرف » (ص — ٦١)

وإذا أجلنا النظر فى ذلك البحث وجدنا فيه استعراضاً طويلا للكلمات التى لا يجوز أن تنون ، ولكيفية إعراب تلك الكلمات دون أن نجد فيه أية إشارة إلى مواطن استعمال التنوين ، والمعانى المستفادة من التنوين ، والعلاقة الموجودة بين التعريف والتنوين ...

٧ — من الواضح أن أسماء الأعداد من أهم أركان اللغات ؛ وهى من الكلمات التى تستعمل بكثرة خلال الحديث والقراءة والكتابة ؛ غير أن كتب قواعد اللغة العربية لا تهتم بها ولا تذكر شيئاً عنها إلا فى الجزء الثالث منها . كما أنها لا تفعل ذلك إلا بصورة عرضية فى بحث التمييز خلال استعراض الأسماء المنصوبة فى باب الأسماء المعربة ... (ص — ١٣٠)

أنا لا أرى لزوماً حاجة إلى الاكثار من هذه الأمثلة ، ولا إلى إطالة الشرح لاظهار مواطن الخطأ والشذوذ فى كل واحدة منها غير أننى لا أود أن أختم ملاحظاتى على كيفية (التبويب والعرض) دون أن أشير إلى ما أعتقده فى منشأ هذه المآخذ والأخطاء الغريبة

وأسبابها — أعتقد أن أسباب كل ذلك تتلخص فى نزعة واحدة وهى نزعة « الاهتمام بالأحكام النحوية ومواطن الاعراب » أكثر من « الالتفات إلى المعانى المفهومة ، ومواطن الاستعمال » . كل شىء فى الطريقة المتبعة فى تبويب القواعد وعرضها يدل على أن الذين دونوا هذه القواعد وجهوا جل اهتمامهم إلى مسائل الاعراب ، واعتبروها الغاية القصوى من دراسة اللغة ، كأنهم ممن يعتقدون — ضمناً — أن جميع أبحاث قواعد اللغة يجب أن تبتدئ من وجهة نظر الاعراب ، وتنتهى بتثبيت قواعد الاعراب ، وتبويب حسب مايقتضيه أحكام الاعراب ؛ وأما المعانى التى تؤديها الكلمات والوظائف التى تقوم بها فى تكوين العبارات فهى من الأمور الثانوية التى يجب أن تترك على الهامش ، أو من الأمور التافهة التى يجب أن تهمل بتاتاً ...

إن آثار هذه النزعة المخالفة لأهم أسس التربية والتعليم تظهر بكل وضوح وجلاء فى الطرق المتبعة فى قضايا « التبويب » كما شرحناها آنفاً ، وتظهر بوضوح أكثر فى الطرق المتبعة فى أمور « التعريف » كما سنذكرها بعد ...

* * *

٢ — *طريقة التعريف*

إن معظم التعريفات المدونة فى كتب « قواعد اللغة العربية » مخالفة للقواعد المنطقية التى يجب أن تراعى فى كل تعريف ، ومنافية للأسس التربوية التى يجب أن يبنى عليها كل تعليم ...

وأبرز أمثلة هذه المخالفة تتجلى فى تعريف « اللازم والمتعدى » من الأفعال ... هذا التعريف مسطور فى الجزء الثالث من كتب الدراسة الابتدائية والجزء الأول من كتب الدراسة الثانوية .. فاذا راجعنا كتاب الدراسة الابتدائية وجدنا فيه هذا التعريف : « يسمى الفعل متعدياً إذا نصب مفعولا به ، ويسمى لازماً إذا لم ينصبه » (ص١٠٦) فهذا التعريف لايدعو إلى التأمل فى مدلولات الأفعال لتمييز اللازم والمتعدى منها ، بل يطلب النظر فى تأثيرها فى إعراب الكلمات التى تليها دون ملاحظة طبيعة الحدث المفهوم منها

وإذا استعرضنا جميع التفاصيل التى تتقدم هذا التعريف نجد أن جميعها تسير على نفس النمط : المفعول به هو الاسم المنصوب الذي وقع الفعل على مسماه .. قد ينصب الفعل مفعولا واحداً .. وقد ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ... وقد ينصب مفعولين أصلهما ليس مبتدأ وخبراً ... ويسمى الفعل متعدياً إذا نصب مفعولاً به ، ويسمى لازماً إذا لم ينصبه ... (ص ١٠٥ — ١٠٦) هذه هى سلسلة الايضاحات التى توصل إلى التعريف الآنف الذكر ...

وأما إذا راجعنا الجزء الخاص بالدراسة الثانوية ، وجدنا فيه أيضاً تعريفاً مماثلا للتعريف المذكور بعد كلمة عن رفع الفاعل ونصب المفعول به :

« إذا قلت انفتح البابُ ، وفتح علىٌّ البابَ ، وتأملت الفعل فى المثالين وجدت الأول رفع الفاعل فقط ، ورأيت الثانى رفع الفاعل ونصب المفعول به ... وكل فعل من النوع الأول يسمى لازماً ، وكل فعل من النوع الثانى يسمى متعدياً ... فاللازم مالا ينصب مفعولا به ، والمتعدى مايتصب المفعول به (ص٦٨)

إن نزعة إهمال « المعنى » ، والاستناد على « الاعراب » تتجلى فى هذه الشروح والتعريفات بكل وضوح وجلاء ، وتؤدى إلى التباعد عن جادة المنطق تباعداً غريباً ؛ لأن الأسماء التى تقع تحت أبصارنا عند ما نقرأ فى الكتب والجرائد لاتكون مرفوعة أو منصوبة فى حد ذاتها ، بل تكون غير مشكولة ، فتحتمل الرفع والنصب على حد سواء . ونحن نحتاج إلى « قواعد النحو » لنعرف ما إذا كان يجب علينا أن نقرأ أواخر تلك الكلمات مرفوعة أو منصوبة ... وكذلك الأمر فى الكلمات التى تجول فى خاطرنا عند ما نفكر فى موضوع ونحاول التعبير عنه ، فانها أيضاً لا تكون مرفوعة أو منصوبة فى حد ذاتها ؛ ونحن نقدم على رفعها أو نصبها حسب ما تعلمناه أو اعتدناه من قواعد النحو ، لذلك نستطيع أن نقول : إن اعتبار « نصب المفعول به » واسطة لتعريف « الفعل المتعدى » يكون بمثابة قلب الأمور رأساً على عقب ...

إن أبسط قواعد المنطق تقضى بتعريف اللازم والمتعدى من جهة ، والفاعل والمفعول من جهة أخرى ، حسب معانيها ومعانى

العبارة التي تتألف منها ، وذلك كما يفعل لغويو العالم بأجمعهم

وأما كيفية الاعراب ، فيجب أن تكون بثابة « القاعدة التي نصل إليها ، لا « الأصل » الذي نبدأ منه ، أو « الأساس » الذي نبني عليه ...

فلا يجوز لنا أن نقول : هـذا الفعل متعد ، لأنه نصب مفعولا به ، بل يجب أن نقول : هـذا الفعل متعد فيحتاج إلى مفعول به ؛ وهذا الاسم مفعول به ، فيجب أن يعرب منصوباً

إن طريقة « تعريف الكلمة بالنظر إلى إعرابها » في كتب قواعد اللغـة العربية ليست من الأمور المنحصرة في بحث « المتعدي واللازم » ، بل هي من الطرق المتبعة في كثير من الأبحاث الأخرى أيضاً :

المبتدأ — اسم مرفوع يقع في أول الكلام (ج — ١ — ص ٣٠)

الفاعل اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعل ويذكر بعده (ج ١ ص ٣٢)

نائب الفاعل اسم مرفوع حل محل الفاعل بعد حذفه ، وتقدمه فعل مبني للمجهول (ج ٢ — ص ٤٦)

المفعول المطلق اسم منصوب من لفظ الفعل يذكر لتوكيد فعله أو لبيان نوعه (ج ٢ — ص ٧١)

المفعول لأجله اسم منصوب يبين سبب حصول الفعل الذي قبله (ج ٢ — ص ٧٤)

المفعول معه اسم منصوب يبين الشيء الذي قارن وجوده وقوع الفعل ، ويكون مسبوقا بواو بمعنى مع (ج ٢ — ص ٧٧)

ظرف الزمان اسم منصوب يبين زمن حصول الفعل (ج ٢ — ص ٨٠)

ظرف المكان اسم منصوب يبين مكان حصول الفعل (ج ٢ — ص ٨٠)

الحال — اسم منصوب يبين هيئة الفاعل أو المفعول به عند حصول الفعل (ج ٢ — ص ٨٥) ...

كل من ينعم النظر في هذه التعريفات على ضوء الملاحظات التي سردناها آنفاً حول تعريف اللازم والمتعدي يسلم بأنهـا لا تتفق مع « منطق التعريف » بوجه من الوجوه ، كما أنها تخالف « أسس التعليم » مخالفة صريحة . في الواقع أنها لا تستند إلى أحكام الاعراب وحدها — مثل تعريف اللازم والمتعدي الذي انتقدناه آنفاً — ولـكنها تجعل الاعراب ركناً أساسياً من أركانها ، وتخلط — بهذه الصورة — بين التعريف والقاعدة ، وبين الأصل والنتيجة ، خلطاً غريباً . فاذا أردنا أن نرجع هذه التعريفات إلى مقتضيات المنطق العلمي ، وجب أن نحذف منها كل ما يعود إلى الاعراب . أما مسألة الاعراب ، فيجب أن نفرغها في قالب « قاعدة » مستقلة عن التعريف .

فلا يسوغ لنا أن نعرف الفاعل بقولنا : « الفاعل اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعل » بل يجب أن نعرفه بقولنا « اسم يدل على الذي فعل الفعل » ثم نأتي بقاعدة في إعراب الفاعل مستقلة عن تعريفه ، فنقول : « الفاعل يعرب مرفوعاً »

كما يجب أن نتبع خطة مماثلة لما ذكرنا في بقية التعريفات المذكورة آنفاً

ومما يلفت الأنظار في هذا الباب ، بوجه خاص ، هو أن واضعي كتاب « تكوين الجمل » — الذي يؤلف الجزء الأول من سلسلة كتاب « قواعد اللغة العربية » — كانوا عرفوا الفاعل على هذا النمط دون أن يدبجوا قاعدة إعرابه في تعريفه ، وذلك في الطبعة الأولى من كتابهم ؛ ولـكنهم غيروا خطتهم هذه في الطبعة الثانية ، كأنهم اعتبروا تعريفهم الأول خروجاً عن المألوف وغير واف بالمقصود ، فأرادوا أن يصححوه بتعريف يستند إلى الاعراب قبل كل شيء . فقالوا : « الفاعل اسم مرفوع يدل على ... » . وبذلك أخرجوا هذا التعريف أيضاً عن جادة المنطق والصواب ...

يظهر من هذه التفصيلات أن الخطة التي يمشي عليها المؤلفون في التعريفات تستمد اتجاهها من النزعة التي ذكرناها آنفاً ، خلال تعليلنا للخطة المتبعة في أمر التبويب ، وهي نزعة الاهتمام بالاعراب أكثر من الالتفات إلى المعنى والمفهوم

غير أني أعتقد أن لهذه الخطة — ولهذه النزعة — بعض العوامل التاريخية التي تعود إلى أدوار نشأة « قواعد الصرف والنحو » ، فان من المعلوم أن هذه القواعد دونت — في الدرجة الأولى — تحت تأثير حاجة الاعجام الذين لم ينشأوا على العربية ، وذلك كما حدث في أمر تدوين القواعد في سائر اللغات بوجه عام ؛ وكان القصد الأصلي من تعليم العربية لهؤلاء الاعجام تمكينهم

من قراءة القرآن وتسهيل فهمهم لمعانيه. ومما لايحتاج إلى إيضاح أن الأعجمي الذي يقرأ القرآن يرى أمام عينيه سلسلة كلمات مشكولة، بعضها مرفوع، وبعضها منصوب، وبعضها مجرور، وبعضها ساكن، فيرى ويقرأ هذه الكلمات قبل أن يفهم شيئاً من معانيها، فاذا اتخذ رفع الكلمة أو نصبها نقطة بدء لدرسه وبحثه فلا يكون قد سلك مسلكا مخالفاً للعقل والمنطق، من الوجهة العملية: فاذا قال: «هذا اسم مرفوع، وقع في أول الجملة فهو المبتدأ إذن ...» وهذا اسم مرفوع أتى بعد الفعل، فهو الفاعل إذن، يكون قد سار على خطة لا تجانب الصواب — من الوجهة العملية — بالنسبة إلى حالته الخاصة

غير أن الاستمرار على اتباع خطة مماثلة لهذه في هذا العصر ولا سيما في تعليم أبناء الضاد الذين يتكلمون العربية ويقرأون الكتب والجرائد والمجلات المطبوعة — لا يمكن أن أن يتفق مع مقتضيات المنطق بوجه من الوجوه، ويخالف أصول التربية والتعليم من كل الوجوه

إنني لا أجد سبيلاً لتعليلها إلا بارجاعها إلى تأثير الأحوال الخاصة التي أشرت إليها، وباعتبارها من تراث العصور القديمة التي نوهت بها. والمآخذ التي سأذكرها في بحث «العلامات» تؤيد هذا التعليل بوضوح أقوى

«يتبع» ساطع الحصري

كتاب المبشرين
الطاعن في عربية القرآن
أمسلم مصري أم مبشر برونستنتي ؟
لأستاذ جليل
— ٢ —

أراد الكاتب المسلم في تلك المجلة أن يتم إحدى الجريمتين — أعني جريمة اللصوصية — فأورد في تضاعيف أقوال المبشرين هذا المثل:

«ألسنا نقرأ قوله تعالى: (جنتان ذواتا أفنان[1]) ونراه يثني (ذات) بذواتا مع أن نحوياً يقول: إن مثنى ذات ذاتا»

«وقوله تعالى: (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) فلا ندرك سر نصب الظالمين إلا عند ما يقول لنا المفسرون إنها منصوبة على التخصيص»

«وقوله تعالى: (ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين). فنسأل كتب النحو لماذا لم يقل طائعتين بدلاً من طائعين، وهو يخاطب مثنى والمجيب مثنى أيضاً، فلا تسعفنا كتب النحو بجواب وإنما يسعفنا المفسر بقوله: إن المجيب هنا هم سكان السماء والأرض فنفهم المعنى وإن اختلفت القاعدة»

إن تلاعب الكاتب بخلطه أقوالاً بأقوال لم يستر لصوصيته بل ثبتها تثبيتاً، وعالن بأنه خريج في الضلال والتضليل غير حاذق، ودل على أنه يجهل (النحو) الجهل كله و«قتلت أرض جاهلها[2]» وسأبين اليوم تخليطه ثم أجيء إلى كتاب المبشرين مغالط القرآن في العربية ...

* * *

قال الكاتب المسلم: «... مع أن (نحوناً) يقول إن مثنى ذات ذاتا»

(١) قلت: الأقوال الكريمة في (الكتاب) هي: «ولمن خاف مقام ربه جنتان. فبأي آلاء ربكما تكذبان. ذواتا أفنان»

(٢) قال الميداني: يضرب لمن يباشر أمراً لا علم له به